معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي

وسبل تجاوز ذلك

الدكتور لعجال أعجال محمد لمين
أستاذ محاضر، نائب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة

مقدمة:

أصبحت التجمعات الإقليمية والجهوية، حقيقة ثابتة وسمة القرن الواحد والعشرين، وباتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية، وذلك نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض، الأمر الذي جعل من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية، أن تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى، خاصة الدول المتجاورة جغرافيا، فضلا عن عوامل أخرى سياسية وأمنية، بغية تأمين تسويق منتجاتها وتبادلاتها التجارية، مما يحتم عليها الانضمام إلى تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية لتحقيق تلك المصالح.

من هذا المنطلق برز اتحاد المغرب العربي، كأداة من شأنها محاولة توحيد اقتصاديات دول المنطقة، وتبني التكامل فيما بينها عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل النابعة عن المصير المشترك، نظرا لما تحتله منطقة المغرب العربي من موقع استراتيجي متميز حول البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر جسرا بين أوروبا وشمال إفريقيا والعالم العربي، فهي منطقة ذات أهمية جيو-إستراتيجية بالنسبة لدول المنطقة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، وذلك لارتباطها بالأمن القومي والسلام في العالم وانعكاساته على المنطقة وعلى المصالح الاقتصادية للدول العظمى.

هذه الأهمية الإستراتيجية لاتحاد المغرب العربي، تستدعي الالتزام الدائم والطوعي والاختياري بالعمل المشترك في جميع المجالات عن طريق:

أ- تحقيق أهداف اقتصادية لكل بلد من بلدان اتحاد المغرب العربي، بالتعاون والتنسيق قصد الاستفادة من التفضيلات الجمركية والضريبة التي تساعد على الحركة التجارية الخارجية.

ب - الاستفادة من المشاريع المشتركة في إطار التخصص في الموارد بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

ج - تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والحوار الجاد بغية تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة.

د - تدعيم دور الاتحاد في المحافل الدولية على المستويين العربي والإفريقي.

إلا أن هذه الرؤية المشتركة الطموحة للمستقبل، قد تعثرت في مسارها، وعليه فإن هذه المداخلة سوف تحاول الوقوف على المعوقات التي تسببت في التعثر ومحاولة طرح بعض التصورات حول الإمكانيات التي يجب توافرها من اجل الخروج من هذا المأزق.

حيث يمكن إجمال تلك المعوقات في معوقات سياسية تتمثل في اختلاف الرؤى الوحدوية (قضية لوكربي)، عدم إشراك المجتمع المدني، وأخرى قانونية تنصب على المعاهدة المنشئة للاتحاد وتحيين النصوص القانونية، وثالثة حول المعوقات الاقتصادية من مالية وتجارة بينية بين دول الاتحاد والتحدي العلمي والتكنولوجي وصولا في الأخير إلى طرح مقترحات بشأن تجاوز تلك المعوقات للوصول إلى تجسيد العمل المشترك المغاربي، بغية إعادة بعث اتحاد المغرب العربي، أمام تنامي التكتلات الاقتصادية والسياسية في محيطه المباشر،في عالم جديد يسوده منطق المصالح المشتركة للتكتلات القوية.

1- المعوقات السياسية:

يمكن إجمال المعوقات السياسية التي تقف عثرة في مسار اتحاد المغرب العربي في المعوقات التالية:

-اختلاف الرؤى الوحدوية – قضية لوكاربي - ضعف المجتمع المدني.

1- أ - اختلاف الرؤى الوحدوية:

يلاحظ أن اختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي، منذ نشأته، حيث تجاذبه تياران: الأول يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادى الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار، فهي لا تتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الإندماج التدريجي، وذلك على أساس أن الأحداث قد أثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجمود فـــي أي وقـــت. ولذلك وجب التوجه منذ البداية نحو " الوحدة الحقيقية" أي الوحدة الاندماجية، ولا مانع لديها من إتمام هذه الوحدة بين دولتين أو أكثر على أساس القول بأن تكتل من سبعة إلى ثمانية دول متحدة، أفضل وأقوى من وجود أكثر من إثنين وعشرين دولة عربية مجزاة ومفتتة.

أما التيار الثاني: فهو يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي) والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحداته، وهو تيار تغلب في منطقة المغرب العربي، وتبناه اتحاد المغرب العربي.[1]

ويمكن في هذا المجال التطرق إلى الأهداف المتوخاة من اتحاد المغرب العربي،لكل دولة عضوة فيه، حيث نجدها مختلفة عن بعضها البعض، فمنذ البداية ظهرت خلافات بين الأنظمة في فهمها لمحتوى المشروع الاتحادي، فبالنسبة للبعض المغرب العربي سيكون سوقا لفائضهم التجاري،

وبالنسبة للبعض الآخر سيعطي دفعا للنضال ضد عنف الحركات الدينية وأما بالنسبة للبعض فإن البناء المغاربي خطوة على طريق الوحدة العربية.

ومن هنا، فإن انضمام بلد مثل تونس للإتحاد يحقق له مكاسب اقتصادية معتبرة من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الإتحاد وبخاصة إلى ليبيا التي تشكو من نقص في العمالة. وأما من ناحية أخرى فإن ذلك يتيح لتونس للعب دور معتبر ويفتح لها آفاقا على الصعيد العربي، عن طريق الرئاسة الدورية للإتحاد، وبالتالي يمكن أن تصل إلى موقف توازني في منطقة المغرب العربي من الناحية السياسية، وذلك في مواجهة دول مجاورة أخرى قوية نسبيا كالجزائر وليبيا والمغـــرب.

أما بالنسبة لموريتانيا، فإن انضمامها للإتحاد يسهل لها المهمة في مواجهة التيارات الانفصالية الزنجية عن طريق إقحامها في سكان الإتحاد، ومن هنا تقوية العنصر العربي، ويدعم انتمائها لمنطقة المغرب العربي وعدم انسلاخها واندثارها في منطقة دول غرب إفريقيا. كما يمكن موريتانيا من الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد، وخاصة المشاريع المشتركة، نتيجة ندرة الموارد الطبيعية ومصاعبها الاقتصادية جراء الجفاف.

أما بالنسبة للجزائر، فان الانضمام للاتحاد، يحقق لها وضع أفضل في تجارتها الخارجية مع الدول الأوروبية، في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إلى أوروبا عبر كل من المغرب وتونس، وهذا يعود بالفائدة الشاملة على دول المنطقة، كما يؤمن لها الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة وتنمية المناطق الحدودية، عن طريق تأمين الحدود والقضاء على التجارة غير الرسمية على الحدود (السوق الموازية)، هذا بالإضافة إلى أن الانخراط في الاتحاد من شأنه أن يمهد للجزائر للعب دور بارز ومؤثر سواء على الساحة العربية أو الإفريقية، نتيجة لموقعها الاستراتيجي وإمكانياتها المادية والبشرية.

أما بالنسبة للمغرب، فإن الانخراط في الاتحاد يمكنه من الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة والتي ستقوم على التخصص في الموارد بين تلك الدول، خاصة بعد رفض طلب المغرب الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة، وانضمام اسبانيا والبرتغال إلى الإتحاد الأوروبي، وما انجر عن ذلك من منافسة شديدة للمنتجات المغربية، الأمر الذي أثر على التجارة الخارجية المغربية، وعليه فان الإتحاد يعتبر سوقا لتصدير المنتجات المغربية بالنظر إلى عدد السكان واحتياجاتهم.

كما أن الانضمام إلى الاتحاد، يمكن المغرب من تجاوز فشل الوحدة الليبية المغربية، ويفتح آفاقا واسعة لحل مشاكله الاقتصادية.

أما بالنسبة لليبيا، فيشكل الاتحاد المغاربي لها نواة للوحدة العربية الشاملة، تستطيع من خلاله أن تلعب دورا مؤثرا في المنطقة العربية، كما يدعم دورها في المجال الإفريقي، نتيجة لصيغة معاهدة الاتحاد التي لا تقفل الباب لانضمام دول أخرى بشرط إجماع الدول الخمس المؤسسة له، وهذا ما يمكن أن يحقق حلم القائد الليبي من ضرورة إدخال النيجر ومالي وتشاد والسودان.كما يؤدي الانضمام للاتحاد فك العزلة العربية على ليبيا،خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية ومحاولات الوحدة مع السودان[2].

يضاف إلى ما سبق أن كل بلد قد عمل على تدعيم اختياراته القطرية، وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي، بدون أدنى تنسيق للمواقف، وفي هذا الإطار وقع تهميش المشروع المغاربي، وتباعدت اللقاءات بين المسؤولين في البلدان المغاربية، هذا بالإضافة إلى الخوف من الاندماج في الكيان الجديد"الاتحاد المغاربي" من فقدان هوية كل بلد، وهذا سببه الذاكرة التاريخية، حيث كانت هناك إمبراطورية مغربية كبيرة بسطت نفوذها على جل المنطقة وبالتالي محت الكيانات القطرية، هذا بالإضافة إلى التأثير الأجنبي الذي يغذي هذه المخاوف، ويدفع بالدول إلى الاستماتة في الدفاع عن قطريتها ولو كلفها ذلك أن تضحى بفكرة المشروع المغاربي وفوائده.

1- ب - قضية لوكربي:

كانت قضية لوكاربي من أهم القضايا التي انعكست على علاقات التعاون المغاربي سلبا سواء في جوانبها الثنائية أو الجماعية، حيث عرقلت هذه القضية مسيرة اتحاد المغرب العربي،وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول،وكانت بمثابة الضربة القاضية على مناخ التعايش الذي بدأ يسود علاقات هذه الدول مع نهاية عقد الثمانينات.

فبعد إصدار القرار 747 في 31 مارس 1992 من طرف مجلس الأمن الذي فرض حظرا جويا على ليبيا(اتهام ليبيا بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكاربي باسكوتلندة 1988)، واعتماد قرار 883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993 القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها.

طالبت ليبيا من الدول المغاربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة الى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن"كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواقشط وتونس،

وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995[3].

1- جـ - ضعف المجتمع المدني:

يلاحظ أن المجتمع المدني بالدول المغاربية بجميع فئاته وجمعياته لا يلعب الدور المنوط به، والنشط، وذلك لاعتماده على النظام السياسي في كل دولة من دول المغرب العربي في تحركاته، حيث يعتمد على تمويل الدولة وبالتالي عليه ان يجسد طموحاتها، ونتيجة لطغاء القطرية على التصورات الوحدوية،نجد أن المجتمع المدني بالدول المغاربية، لم يصبح عاملا حيويا في تحريك الجماهير المغاربية نحو الوحدة المنشودة.

*وللمساهمة في حل هذه المعوقات السياسية يمكن طرح التوصيات التالية:

أ- العمل على المشاركة الشعبية للجماهير المغاربية طبقا للأسس الديمقراطية في الحوار والتفكير، وذلك من أجل المحافظة على المكاسب المغاربية، فالعمل الديمقراطي يبعد المزاجات المتقلبة للحكومات ويعطي دفعا قويا لمسار التكامل المغاربي، الذي يساعد على تكوين سلطة فوق وطنية تسهر على متابعة العمل التكاملي ولا تتأثر بالخلافات السياسية.

ب- العمل على تضافر جهود كل أعضاء الاتحاد، وتوحيد إرادتهم وشحذ هممهم لمواجهة التحديات الراهنة والمتمثلة في سياسات الهيمنة الاقتصادية والإخضاع السياسي، والإقصاء عن طريق تقليل دور الاتحاد في المحافل الدولية والجهوية، من قبل القوى الكبرى، فالمطلوب ضرورة التنسيق مع الأطر العربية وكذلك التجمعات الإقليمية الأخرى، من أجل بناء مغرب عربي كبير يساهم في مسار التكامل القومي العربي في ظل وجود تكتلات ديناصورية عملاقة.

ج - تنسيق المواقف قبل الانضمام إلى الفضاءات الإقليمية الأخرى مثل "الاتحاد من أجل المتوسط" فوضعية اللامغرب في السياق الدولي المعولم الراهن، ستكون باهظة التكاليف بالنسبة للشعوب المغاربية وحتى بالنسبة للأنظمة المغاربية نفسها، اذ أنها ستؤدي إلى فقدان الاستثمارات الأجنبية الكبيرة والى محدودية التبادلات التجارية ومن ثم الى تضاؤل فرص العمل ضمن الفضاء المغاربي.

2- المعوقات القانونية:

تتمثل المعوقات القانونية في ثلاثة مسائل: المعاهدة ومحتواها، تحيين النصوص القانونية، قاعدة الإجماع.

2- أ – المعاهدة ومحتواها:

يلاحظ الاقتضاب الشديد في نص معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي وفي محتواها وأغراضها مقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف، فمثلا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة 1957،احتوت على 248 مادة بها 4 ملاحق و9 تصريحات، بينما نجد معاهدة الاتحاد تقع في 19 مادة مع ترك الترتيبات التطبيقية إلى التنظيم الذي يأتي من بعد.

كما يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، كما يلاحظ أيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة.

2- ب – تحيين النصوص القانونية وتنفيذها:

بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد والتي تقارب العشرين سنة، نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي والمعضلات الاقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية الكبرى، فقد حان الوقت لتحيين النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضوة، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي تبقى رهينة ظروف كل دولة، وبالتالي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك وتعطل مسيرته للتكامل.

كما يلاحظ أن الموافقة على الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد كان قليلا، نتيجة أن معظم الاتفاقيات بقيت بدون تنفيذ وذلك لأن الدول التي وقعت عليها لم تصادق عليها طبقا لإجراءاتها التشريعية، وفي هذا المجال يمكن تعداد ما يلي:

أنه منذ بين 37 اتفاقية مبرمة، نجد هناك تباين في عملية المصادقة بين دول المغرب العربي، فالجزائر قد صادقت على 29 اتفاقية، بينما نجد تونس قد صادقت عل 26 اتفاقية، وليبيا 25 اتفاقية، موريتانيا 19 اتفاقية المغرب 05 اتفاقيات، وبنظرة فاحصة يمكن استنتاج أن هناك إجماع فقط على 05 اتفاقيات لكل الدول المغاربية، وهذا العدد قليل بالنظر إلى الطموحات والمصير المشترك، وهذا مرده إلى قاعدة الإجماع.

هذا بالإضافة إلى أن التصديق على الاتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية طويلة، يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الواقع المغاربي وأطرافه الدولية،مما يستوجب عملية تعديلها.

هذا بالإضافة إلى أن الاختلاف في النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين دول المغرب العربي، يعتبر عائقا كبيرا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة

داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقييدها والحد من فعاليتها[4].

2- ج - قاعدة الإجماع:

إن الأخذ بقاعدة الإجماع فيما يخص القرارات التي تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء، يرجع أساسا إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المغاربية، ولكن هذا الأمر يترتب عنه آثارا سلبية على العمل المغاربي المشترك، نتيجة عدم اتخاذ القرارات لاشتراطها موافقة كل الدول الأعضاء على كل قرار، الأمر الذي لا يتحقق دوما، مما يعرقل المشاريع ويعطل الانجازات، وهذا ما ينعكس سلبا على الأهداف المرجوة من الاتحاد، فهذه القاعدة كانت وراء فشل الكثير من المشاريع وإفساد المبادرات، فتمسك الدول الأعضاء بسيادتها إلى أقصى حد، جعل مجلس الرئاسة حين يحرص على إصدار قرار بالإجماع، فإنه كثيرا ما يحاول التوفيق بين اتجاهات الدول الأعضاء، وينتهي الأمر إلى إصدار قرار مطاط يخدم جميع الاتجاهات وجميع الأغراض، مما قد يفقده في حقيقة الأمر كل فعاليته وقيمته، ولا يجد طريقه إلى التنفيذ.

** للتغلب على المعوقات القانونية السالفة الذكر، يمكن تقديم المقترحات التالية:

- إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وتحيينها، عن طريق بروتوكولات للتطبيق وملاحق وآجال لتنفيذ الأهداف المسطرة عبر فترات زمنية محددة، منطلقين من الواقع المغاربي، وذلك لكي تتماشى مع المستجدات بدول الاتحاد والأخذ في الحسبان التطورات على المستويين الجهوي والدولي، وذلك قصد تلافي النقائص والثغرات.
- الحث في النصوص المعدلة مستقبلا على أن تنفذ القرارات المتخذة بمجلس الرئاسة فور التصويت عليها، من دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية، وذلك لأن مجلس الرئاسة ممثل للدول الأعضاء، يعتبر الهيئة العليا العبر وطنية، والتي يمكن أن تكون قراراتها ملزمة التنفيذ، ما لم تتعارض مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء، ومن هنا وجب تكييف القوانين الداخلية للدول الأعضاء بما يكفل الاستفادة القصوى من القرارات المصيرية والداعمة للتوجه الوحدوي المغاربي.
- لتجسيد ما سبق يمكن توسيع صلاحيات مجلس وزراء الخارجية لدول المغرب العربي، حيث أنه نتيجة لتمتعه بصلاحيات معتبرة كالنظر في كل المشاريع التي تعدها بقية الهيئات والأجهزة الاتحادية وإبداء الرأي فيها إذا كانت قابلة للعرض على مجلس الرئاسة لتتحول إلى اتفاقيات وقرارات، وتجنبا لتعطيل المشاريع الاتحادية، فيمكن تفويض جزء من صلاحيات مجلس الرئاسة لمجلس وزراء الخارجية، كما تم اقتراحه من قبل الأمانة العامة للاتحاد في اجتماعها 2002/04/17 [5].

– إعادة النظر في المادة السادسة من وثيقة معاهدة الاتحاد، وذلك للحيلولة دون تجميد الهيئة المغاربية في حالة انسحاب مفاجئ لأحد أطرافها، كما حدث سنة 1995، وذلك عن طريق استبدال صيغة إصدار القرارات من الإجماع إلى الأغلبية، بحيث تصبح المادة السادسة المقترحة كالآتي:

"لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء،كما يمكن تفويض بعض اختصاصاته لمجلس وزراء الخارجية في مسائل يحددها التنظيم لاحقا".

هذه الصيغة المعدلة للمادة السادسة، تمنح القوة والفعالية في التأثير في كافة مجالات التكامل المغاربي، وتجعل الاتحاد يواكب المتغيرات الدولية، عن طريق سرعة التنفيذ وإلزاميته.

– إعادة بعث اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي التي تأسست سنة 1964 وعملت إلى غاية 1975، كمحاولة لتجسيد الاتحاد من الناحية الاقتصادية، والتي كانت وسيلة حقيقية لتوحيد دول المغرب العربي حول المجالات الاقتصادية المتعددة، وذلك بدعمها بإطار تنظيمي ومالي وإداري معتبر يمكنها من تجسيد المشاريع المغاربية المشتركة على أرض الواقع.(6)

إذ يمكن أن تشكل هذه اللجنة نواة للتكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، وبالتالي تجدد بعث روح التعاون وأواصر الصداقة والتكاثف على الساحة المغاربية، والتي انشغلت عنه دول المغرب العربي في بناء الدولة الوطنية بدل التفكير في البناء القومي المغاربي.

3– المعوقات الاقتصادية:

تتمثل المعوقات الاقتصادية في جملة من الأمور أبرزها التحدي التجاري والتكنولوجي والعلمي، المعوقات المالية، نقص البنية التحتية الأساسية، الحواجز الجمركية، وهذا مرده إلى أن اقتصاديات دول المغرب العربي في فترة الاستعمار وغداة الاستقلال كانت تخضع إلى تبعية اقتصادية أوروبية وعلى الأخص فرنسية ومازالت لحد الآن في جميع النواحي الفلاحية والصناعية والتجارية وحتى المالية، حيث اتسمت بالصناعات الغذائية التحويلية الموجهة للخارج لسد الاحتياجات الأوروبية، وكذلك النشاطات المنجمية والاستخراجية والتي وجهت نحو التصدير كمواد أولية ليتم معالجتها في الخارج، وترجع كمواد مصنعة تباع بالدول المغاربية بأثمان مضاعفة، وحتى تطوير البنى التحتية من موانئ،طرق، سكك حديدية، مطارات، مدن، كانت تخدم في المقام الأول أهداف التصدير والاستيراد الأوروبي.

هذا بالإضافة أنه بعد الاستقلال، انتهجت دول المغرب العربي سياسات اقتصادية متباينة ليس بينها رابط، نتيجة النزعة القطرية حيث انصرفت الدولة إلى البناء الوطني، بدلا من البناء الإقليمي المغاربي، نتيجة للحاجات الملحة لمواطنيها والتي خرجت لحينها من نير الاستعمار، إذ اصطدمت

بمعالجة قضايا السكن، التعليم، الصحة، بالإضافة إلى الضغوطات الدولية خاصة الدول المانحة للقروض.

حيث اختارت الجزائر سياسة التصنيع عبر إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة كمحاولة للحاق بركب الدول المتقدمة في أقرب الآجال (مجمعات صناعية كبرى في قطاع الحديد والصلب والبتر وكيمياويات والميكانيك) على حساب قطاعات أخرى، ولكن هذه السياسة سرعان ما فشلت في الوصول إلى المبتغى نتيجة مركزية القرارات، سوء التسيير، إستثمارات مالية معتبرة صاحبتها سلوكات التبذير والرشوة، مما أدى بالمؤسسات العمومية إلى العجز والإفلاس المالي حيث أصيبت على إثره بالشلل والإختناق خلال الثمانينات، مما استوجب إحداث القطيعة مع هذا النوع من السياسة وبروز سياسة أخرى اتجهت نحو إقتصاد السوق وإعادة الهيكلة والانفتاح.[7]

أما بالنسبة لتونس، فكان التوجه منذ البداية نحو تنمية الصناعات الخفيفة من أجل تغطية الحاجات المحلية، ولكن نتيجة للموارد المالية الضعيفة وعجز الميزان التجاري في الفترة الممتدة من 1964 إلى غاية 1970، تم التحول نحو اقتصاد السوق فيما بعد عبر سياسة الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد دون تحضير مسبق، وفي غياب إستراتيجية اقتصادية واجتماعية مسبقة تقود إلى تبني مشروع مجتمع.

هذا مما أدى إلى إبقاء الاقتصاد التونسي على الاعتماد على الصناعات التحويلية الغذائية والسياحية.[8]

أما بالنسبة للمغرب، فنجده منذ البداية قد انتهج سياسة اقتصادية انفتاحية،مع التأكيد على الزراعة والسياحة، فكان إعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية، وذلك بمساعدة رأس المال الأجنبي نتيجة ضعف الدخل المحلي، وهذا ما أدى إلى التبعية والانخراط في الاقتصاد العالمي عن طريق التمويل من البنك الدولي، وهدا ما انجر عنه متاعب اقتصادية لفئات عريضة من السكان، نتيجة الخوصصة وتقليص تدعيم مواد الاستهلاك الواسع.[9]

أما بالنسبة لليبيا فكانت منذ 1951 إلى غاية 1969 تحت الحكم الملكي، وكان اقتصادها يعتمد على الرعي والزراعة بالدرجة الأولى، فقد ارتبطت في تلك الفترة بالحلفاء بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق معاهدة تستخدم الأراضي الليبية كقواعد عسكرية لمدة 20 سنة مقابل مساعدة مالية، ثم تم الإطاحة بالحكم الملكي وأعلنت ليبيا جماهيرية، ومع اكتشاف النفط تم فتح الباب أمام القطاع الأجنبي عبر سلسلة من الشركات المختلطة بين القطاع الوطني والقطاع الأجنبي في مجالات تسيير وإنتاج وصناعة واستكشاف وتسويق النفط وهذا منذ سنة 2000، حيث تم إرجاع الاعتبار للقطاع الخاص.[10]

أما في موريتانيا، فقد جابهت الدولة الفتية الموريتانية جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تمثلت في الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي، أما من الناحية الاقتصادية فقد شهدت البلاد تناقصا في عمليات الزراعة والرعي نتيجة الجفاف، أعقبها شح في الموارد الطبيعية خاصة الحديد، مما أدى إلى عجز ميزانها التجاري، حيث تم رهن البلاد والعباد للمؤسسات المالية العالمية المانحة للقروض والمعونات.(11)

هذه الأوضاع أثرت في اقتصاديات دول المغرب العربي، حيث شابتها عوائق حالت دون تحقيق آمالها في التكامل والاندماج، وما زاد ذلك هو إبرام كل بلد على حده اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما أضعف موقفهم التفاوضي في جميع المجالات خاصة منها الزراعية والخدمات والهجرة، ونتج عنها المعوقات الاقتصادية التي لازمتها حتى الآن والتي سوف نتطرق لها بالتفصيل.

3- أ – التحدي التكنولوجي والعلمي:

تواجه دول المغرب العربي تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتبة عن الثورات الصناعية التي اجتاحت العالم، والتي ما فتأت تؤثر فيه، وآخرها ظهور ما يسمى بالبلدان الصناعية الجديدة أو النمور مثل كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل والهند، بالإضافة إلى الدول الصناعية السابقة G8، والتي أرست أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ولا سبيل للدول المغاربية أن تحذو حذوها إلا إذا تحولت إلى قطب صناعي واقتصادي متكامل، ولن يكون ذلك إلا بالتحكم في التكنولوجيا وتطويعها لخدمة التنمية المشتركة.

إلا أن هذا الطموح لا تزال تحول دونه مجموعة من العوامل منها:

*ضعف التنسيق في الميدان الصناعي على المستوى المغاربي، حيث نجد بالمغرب العربي ثلاثة أنماط للتصنيع، ليس بينها تنسيق، فهناك النمط التونسي المغربي، والذي يرتكز عل نوع من التصنيع موجه إلى السوق المحلية مع إهمال السوق الخارجية والتصدير كلما سنحت الفرصة، ثم بدأ هناك نوع من الانفتاح على السوق الدولية منذ 1982 (تونس مخطط التصدير، المغرب تشجيع الصادرات)، وأصبح الاهتمام منصبا على قطاعين صناعات تحويلية وصناعات إستخراجية موجهة نحو الخارج. أما النمط الثاني فتمثله الجزائر عن طريق صناعة ثقيلة تتمثل في تحويل الخامات وصناعة بترولية وغازية موجهة للخارج، مع صناعات مشتقة من سوائل الوقود لاحتياجات السوق المحلية. أما النمط الثالث موريتاني – ليبي يتمثل في الاعتماد على الصناعة الإستخراجية (حديد ونفط)،هذا بالإضافة إلى السياسة الحمائية التي تفرضها دول المغرب العربي على قطاعها الصناعي، مما يؤثر سلبا في تطوير الوحدات الصناعية بما يخدم عمليات التكامل في المجال الصناعي.

*ضعف الإنفاق المغاربي في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا، فلا يمكن الحديث عن تنمية فعالة بدون تطوير وترقية البحث العلمي والتقني المحلي، بوصفه الوسيلة المثلى للتحكم في(التكنولوجيا، عن طريق مشاريع البحث التي تختص أولا بحل المشاكل الاقتصادية العالقة، وكذلك استخدام التقنيات الحديثة للتخفيف من الإنفاق المالي والاستفادة من التكنولوجيا وتطويعها لمسايرة نمط التنمية السائد.

فالبحث العلمي هو المحرك الأساسي للتنمية في مختلف مجالاتها،فالمنظمات الدولية (اليونسكو) يحددون ادني حد يجب أن ينفق على البحث العلمي من الناتج المحلي بما لا يقل عن 1 % والحد المتوسط من 2 % إلى 3 %.

حيث نجد اليابان ينفق 3 %من دخله القومي على البحث العلمي، تليه أمريكا ب 8.2 %، كندا 4.1 %، بينما نجد الدول العربية مجتمعة تنفق 34.0 ، أما دول المغرب العربي فنجد تونس هي الرائدة في هذا المجال بقربها من الحد 25.1 %، ثم ليبيا 4.0 %، فالجزائر 2.0 %، فالمغرب 2.0 %.[12]

*ضعف قاعدة المعلومات والبيانات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية، وغياب القطاع الخاص عند المساهمة، حيث يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي، وهذا راجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه.

3- ب- التحـــــدي التجـــــاري:

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، فقطاع التجارة الخارجية من القطاعات المعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني، بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي.

ونتيجة لمحدودية صادرات دول الاتحاد المغاربي، إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاثة سلع باتجاه الدول الأوروبية أساسا، مثلا ليبيا والجزائر (المحروقات: البترول والغاز)، تونس والمغرب (الصناعات التحويلية، النسيج، الحوامض)، المغرب وموريتانيا وتونس(منتجات الصيد البحري والمواد المنجمية)، كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا (منتجات تكنولوجية وغذائية) هذه العملية أدت الى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج، مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي، الأمر الذي أدى أن تتأثر بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض عليها نوع من التبعية المستديمة اتجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي والى حد ما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

هذا بالإضافة إلى ضعف المبادلات التجارية المغاربية، حيث نجد أن التجارة البينية بين الدول المغاربية لا تتعدى 3 %، وهذا مرده إلى طبيعة نظم الإنتاج بالدول الخمسة التي تشكو من محدودية القواعد الإنتاجية في البلدان المغاربية، صعوبة نقل التقنيات الحديثة للإنتاج نتيجة السياسة الاجتماعية المتمثلة في امتصاص البطالة ومشاكل التسويق بين الدول المغاربية.(13)

وكذلك العامل السياسي الذي قوض كل تقدم نحو تدعيم التعاون الثنائي أو الجهوي بين الدول المغاربية، بالإضافة إلى اتجاه واحد للعلاقات التجارية نحو أوروبا.

ويضاف إلى ذلك بروز التجارة الموازية المهربة عبر الحدود المغاربية والتي تشكل سوقا موازية تفلت من الرقابة الحكومية عن طريق السياحة وشبكات التهريب عبر الحدود، والتي تؤدي إلى خسارة معتبرة للوعاء الجبائي للدول المغاربية.

3- ج – المعوقات المالية:

إن أغلب بلدان المغرب العربي تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئا على اقتصادياتها، وإرهاقا لشعوبها، حيث تجاوز مقدارها 60 مليار دولار، موزعة كالآتي :24 مليار دولار في الجزائر، 17 مليار دولار في المغرب، 12 مليار دولار في تونس، 05 مليار دولار في ليبيا،2 مليار دولار في موريتانيا (14).

هذه الأرقام تعكس مدى الوضعية الخطيرة التي تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية والتي تنعكس على الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة.

هذه المشكلة أدت إلى إحداث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة بدول المغرب العربي، استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي، وما ترتب عنه من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغاربية.

3- د – نقص البنى التحتية الأساسية:

يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة، كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية، من أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

حيث نجد أن شبكة المواصلات المغاربية رغم وجودها، فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لبلدان المغرب العربي فمثلا بالنسبة للطرق المعبدة نجد 1 كلم من الطرق المعبدة لكل 48كلم^2، وأما بالنسبة للسكك الحديدية فهناك 1 كلم من خط السكك الحديدية لكل 680 كلم^2.(15)

كما نلاحظ أن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس والجزائر والمغرب وضآلة في موريتانيا وليبيا، هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين المناطق الجبلية والصحراوية، وبين المراكز السياحية الكبرى على السواحل وبين الداخل. أضف إلى ذلك أن البنى التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية (مراكز تصدير المواد الأولية)، أما على مستوى المغرب العربي فتكاد أن تكون منعدمة، ماعدا شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الدول الثلاثة الجزائر، المغرب،تونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية، أما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية محصورة على أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط،ولا نجد لها أثر عبر موانئ دول المغرب العربي المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا مرده إلى قصور في الإمكانيات وخاصة مشاكل التمويل وانعدام الإرادة السياسية الدافعة للتكامل والاندماج.

3- هـ - الحواجز الجمركية:

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي في المجالات التجارية.

إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية على غرار ما هو معروف عند المجموعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ليعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالمية من تجارة مغاربية بينية متطورة.

هذه العملية تؤدي إلى إعاقة انسياب السلع والخدمات بين الدول المغاربية، نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن تخليص السلع المستوردة (فحص جميع البضائع بدلا من عينات منها، وهذا ما يأخذ وقتا طويلا).

كذلك يلاحظ أن هناك إجراءات إدارية ثقيلة مصاحبة لتحصيل الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، وليس هناك أفضلية للسلع المغاربية في هذا المجال.

* للتغلب على المعوقات الاقتصادية والتي هي محرك النشاط على المستوى المغاربي يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- بلورة إستراتيجية تكامل واندماج اقتصادي، وذلك من خلال تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية، عبر المشاريع المشتركة المغاربية آخذين بعين الاعتبار حجم السوق المغاربية والموارد المتوفرة والكامنة، لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة لتنمية مغاربية يمكن معها مجابهة الشركاء والامتناع عن التعامل الانفرادي، بل توظيف عملية التنافس الأوروبي الأمريكي

على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغاربية عبر تفعيل دور الاتحاد المغاربي ضمن السياق الدولي الآخذ في التشكل والذي مرده أنه لا وجود لدول ضعيفة ومفككة في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الكبرى.

– توحيد التشريعات والقوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدء من القوانين التي تنظم الملكية وطرق استغلالها وكيفية انتقالها في المجال الاتحادي،مرورا بتوحيد أسعار الضرائب على السلع وتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي وحرية التحويل بينها، وصولا إلى توحيد جهات تحصيل الضرائب الجمركية واعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة. وأخيرا إلغاء الازدواج الضريبي،على أن يتم لاحقا الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي وبالتالي المساهمة في انفتاح الأسواق المغاربية على بعضها البعض.

– استحداث شبكة من المؤسسات التمويلية يمكن التعامل معها على المستوى المغاربي، يتوخى فيها حماية المودعين والملاك والمستثمرين، بغية الانطلاق في تجسيد المشاريع المشتركة التي تضمن المصالح المشتركة،الأمر الذي يساعد على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوجب الأعداد المتزايدة من الطاقات البشرية وبالتالي القضاء على البطالة تدريجيا.

– تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية وتحويلها إلى مشروعات إقليمية وتجسيدها على أرض الواقع المعاش، وذلك برصد الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة في كل بلد والعمل على الاستفادة منها لباقي الدول الأخرى وذلك تحت إشراف هيئة مركزية مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء، على أن تدار على أسس اقتصادية سليمة بعيدة عن الاعتبارات السياسية، وبذلك تساهم في خلق سوق موحدة لهذه النشاطات يخلو من كل الحواجز والجمارك والقيود.

وفي هذا المجال يمكن طرح المشاريع التالية:

أ– مشاريع مشتركة للبحث والاستكشاف وتوزيع البترول بين الجزائر وليبيا،بحيث تقدم الجزائر الخبرة البشرية والمعدات في هذا المجال، وتقدم ليبيا التمويل، ومن هنا يتكامل البلدان ويمكنهما مجابهة الشريك الأجنبي عن طريق التعامل معه بمبدأ الشراكة الفعلية وإمداد بقية بلدان المغرب العربي بهذه المادة الحيوية بأسعار معقولة في إطار التبادل بين أعضاء الاتحاد.

ب– إقامة شركات مختلطة للصيد البحري بين الدول الأعضاء في الاتحاد، على أن يكون المغرب وموريتانيا هما الرائدان في هذا المجال، خاصة إقامة مصانع تجفيف وتجميد وتعليب الأسماك والتسويق لبلدان الاتحاد والخارج، نظرا لتمتع منطقة المغرب العربي المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي من شريط ساحلي يبلغ طوله في مجمله حوالي 7000 كلم غني بأنواع مختلفة من

الأسماك، والاستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال وإعطائها ثقلها الحقيقي في التعامل مع الشريك الأجنبي.

ج- إقامة شركات مختلطة للصناعات الحديدية مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة خاصة بين الجزائر وتونس حيث أن مركب بورقيبة يتخصص في صناعة القضبان الحديدية (سمك 10مم،و12مم)، ومركب الحجار في الجزائر في صناعة القضبان الحديدية (سمك 14مم، 6مم) وهذا ما يؤدي إلى الاكتفاء من مادة الحديد وتسويقها بدول المغرب العربي بدون التأثيرات الخارجية، مما يخلق تبادل جديد بين دول المغرب العربي ويشغل نسبة معتبرة من عمال البلدين.

د- تنسيق الجهود بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية، قصد الوقوف في وجه الإجراءات الحمائية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتحول نحو المنطقة المغاربية لتسويقها وإيجاد المستثمرين في هذا المجال، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن صناعة الجلود (الجزائر، تونس)، نظرا لجودة هذه الصناعة ولخبرة البلدين وذلك لإفادة لباقي دول المغرب العربي والتسويق للخارج مع تنويع البلدان الأجنبية فيما يخص تصدير هذا المنتوج ولحمايته من المنافسة الشديدة الخارجية من اسبانيا والبرتغال.

هـ- تركيز نشاطات معينة بدول معينة نتيجة توافر الموارد المادية والبشرية أو كليهما على أن تستفيد منها باقي الدول الأخرى، على شكل تبادل للمنافع بين الدول الأعضاء لسد احتياجاتها عوض اقتنائها من الخارج بأسعار مجحفة.

وفي هذا المجال يمكن تشجيع البلدان التالية:

أ- تدعيم الجزائر في مسعاها الرامي إلى استغلال الغاز الطبيعي والتخصص فيه فيما يخص الاستخراج والنقل والتوزيع، بما يعود بالفائدة على الدول الأخرى للاتحاد التي تفتقد لهذا المورد، ويمكن الإشارة هنا إلى أنبوبي الغاز الطبيعي العابرين لأوروبا عبر المغرب وتونس وتمديدها نحو ليبيا وموريتانيا وإفريقيا.

ب- تدعيم جهود المغرب في استخراج الفوسفات، بما يعود بالفائدة على الدول الأخرى للاتحاد لافتقارها لهذه المادة وذلك عن طريق إمداده بالتمويل أو النقل عبر السكك الحديدية.

ج- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الهامة التي تحتاج إليها الجماهير المغاربية، وخاصة الإنتاج الغذائي، عن طريق تشجيع القطاع الزراعي اذ يشكل قطاعا استراتيجيا حيويا، حيث يمكن أن يستوعب ما يفوق 50 % من اليد العاملة في دول المغرب العربي، ونظرا لان الزراعة أصبحت سلاحا خطيرا جعل كل بلد يفكر في أمنه الغذائي محاولا تأمين عجزه، ومن هنا يمكن تدعيم المشاريع الخاصة بتامين العجز الغذائي بدول الاتحاد من خلال محاولة الاستفادة من

الصحراء الكبرى التي تمثل 6/5 المساحة الإجمالية لدول المغرب العربي، وذلك عن طريق استصلاح الأراضي وتدعيم الفلاحة الصحراوية والرش المحوري والزراعة المحمية لتامين الغذاء وخاصة الحبوب، التي تعتبر المادة الغذائية لأغلبية شعوب المنطقة والتي تستورد حاليا من الخارج، كذلك يمكن استغلال المياه الجوفية في السقي، كما يمكن الاستفادة من الطاقة الشمسية لكهربة الصحراء.

د- بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية خاصة في مجال نقل التكنولوجيا، وتثمين نتائج مشاريع البحث العلمي، وتقريب مؤسسات البحث العلمي من القطاع الخاص بالدول المغاربية، قصد تنفيذ مشاريع مشتركة والاستفادة المتبادلة من الخبرات بما من شأنه أن يساعد مؤسسات الإنتاج الخاص على تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجيا في إنتاج منتجاتها.

وفي هذا الصدد يمكن تعزيز الشبكات بين الجامعات ومراكز البحوث لمزيد من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة على المستوى الدولي لتمويل مشاريع البحث والتجديد في إطار الشراكة.

- تدعيم البنى التحتية التي تعتبر الأساس لإقامة المشاريع المشتركة بين الدول المغاربية، والتي تعتبر أيضا مجال أوسع للتعاون المغاربي، بحيث تعمل على خدمة البنى التحتية في كل بلد، يستفاد منها في المجالات الأخرى، خاصة نقل البضائع والأشخاص وتسهيل المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، كما تعمل على تطوير المناطق النائية والحدودية، وفي هذا الصدد يمكن الحث على العمل:

أ- إعادة تشغيل سكة الحديد العابرة للمغرب العربي، وتحديثها وتوحيد تسعيرتها وأنماط عربات النقل ومحاولة توسيعها لربط ليبيا عن طريق تونس، وموريتانيا عن طريق المغرب.

ب- تدعيم الطرق البرية السريعة في الدول المغاربية والتفكير في الطريق البري السريع الذي يصل بين البلدان الخمسة المغاربية مع بعضها البعض، حيث بدأت الجزائر في تجسيده عبر الطريق السيار شرق غرب الذي يربط من جهة تونس بالجزائر والمغرب بالجزائر من جهة أخرى، مع تجديد الطريق الصحراوي العابر لمالي والنيجر.

ج- التفكير في بعث النقل البحري بين البلدان المغاربية عبر شركات مختلطة لنقل السلع والبضائع والأشخاص، إذ لا يعقل أن نجد أساطيل بحرية تنقل البضائع والأشخاص نحو أوروبا من كل بلد مغاربي ونفتقد لهذا بين الدول المغاربية، هذه المبادرة تساهم في تحسين التبادلات التجارية بين الدول المغاربية وتنشط الميدان السياحي، في دول المغرب العربي رغم تكاليفها اليسيرة مقارنة

بالنقل الجوى.هذا بالإضافة إلى تدعيم الموانئ والعمل على تخصيص البعض في النقل البترولي والمواد الأولية والبضائع والأشخاص.

الخاتمة:

بعد استعراضنا لمختلف المعوقات القانونية والسياسية والاقتصادية وطرح بعض الحلول والمقترحات للحد من هذه المعوقات،نجد الإشارة إلى أن عملية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي تعتبر الوسيلة للوحدة السياسية، وذلك عند طريق الاتفاق على المسائل الاقتصادية الأكثر يسرا وسهولة،عن طريق توفير المعلومات التجارية والمالية الخاصة بالاستثمار في دول الاتحاد المغاربي، وذلك لأن المردودية في هذا المجال ستكون عينية ومباشرة في الأجلين القصير والمتوسط.

إن التكامل الاقتصادي عن طريق المشاريع المشتركة يفرض الرؤية الموحدة للنخب السياسية الحاكمة في بلدان المغرب العربي، والذي يعتبر الشرط الضروري والحاسم في مختلف التكتلات الجهوية والإقليمية، وذلك بفضل تكثيف الحوار واللقاءات الثنائية والشاملة الجادة والمستمرة، وإن اقتضى الأمر تقديم تنازلات من جميع الأطراف،إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي للخلافات السياسية الظرفية المعرقلة لمسيرة التكامل المغاربي، هذه العملية تستدعى بعث مشروع قومي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، بعيدا عن الخطب الأيديولوجية، حيث توضع في المقام الأول المصالح العليا المشتركة للمجتمع المغاربي، ورسالته الحضارية، ويمكن تجسيد ذلك عبر تدعيم وإعادة بعث اتحاد المغرب العربي متحاشين قدر الإمكان معوقاته، وذلك بصفة تدريجية، منطلقين من المشاريع الاقتصادية المشتركة الثنائية والشاملة،وصولا إلى الإتحاد الجمركي القطاعي، فالسوق المشتركة المغاربية.

إن الموقع الجغرافي والتاريخ المشترك والدين والحضارة العربية الإسلامية، وكذلك ويلات الاستعمار، تشكل روابط تلاحم سياسية وثقافية واجتماعية وحتى عائلية في بعض الأحيان بين مختلف شعوب المنطقة، يمكن الارتكاز عليها لدفع مسار التعاون بين دول المغرب العربي الكبير دون النظر إلى المفارقات الظرفية، بما يكفل الإتحاد المغرب العربي وزنا دوليا في المحافل الدولية، يجسد وزنه في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الهوامش:

(1) مصطفى عبد العزيز مرسي، **إتحاد المغرب العربي دراسة لعوامل التجمع الإقليمي**، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، يونيو 1989، ص 104-106.

(2) أحمد السيد تركي، **اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول**، كراسات استراتيجية خليجية رقم 08، مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، 200 ص 5-8.

(3) Ahmed Benchabane :**L'affaire de L'ockerbie et le droit international**, Mémoire de D.E.A en droit public، faculté de droit et des sciences politiques de Tunis، 1995 p159.

(4) جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانون سياسية**، دار العلوم للنشر الجزائر، 1994، ص 316.

(5) مقترحات الأمين العام لإتحاد المغرب العربي لإصلاح المنظومة الاتحادية 8 أفريل 2003، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي.

(6) عبد الحميد ابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 334-340.

(7) المرجع نفسه، ص 158-159.

(8) Paul Balta, **la Tunisie aujourd'hui**, guide bleu، paris، hachette, 1987, P 19- 21

(9) الحبيب المالكي، **الاقتصاد المغربي والأزمة**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986، ص 45.

(10)سعد عكاشة "**الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**"، أحمد منيسي وأخرون، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2004، ص 215-220.

(11) Paul Balta, **Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, Alger، Laphonic, 1990, P 152-156.

(12)منصور بن عوض القحطاني: **الإنفاق على البحث العلمي الجامعي الواقع والمأمول**، ورقة قدمت في ورشة عمل "طرق تفعيل وثيقة الأراء للملك عبد الله بن عبد العزيز أل سعود حول التعليم العالي"، جامعة الملك عبد العزيز، جدة 30 جانفي -1 فبراير 2005.

(13)فتح الله ولعو، **اتحاد المغرب العربي إلى أين**، مجلة المستقبل العربي، عدد 162، 1993، ص 59.

(14)الأرقام لسنة 2002، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2003.

(15)محمد الأمين ولد أحمد جدو، **تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الاقتصادي**، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية مصر، 200، ص44.